الأنباء
الاربعاء 27 مارس 2013

تقرير البورصة اليومي

السوق يستعيد وتيرة الارتفاعات و«تمويل الخليج» استحوذ على 20٪ من القيمة و30,7٪ من الكمية

استعاد سوق الكويت للاوراق المالية وتيرة الارتفاعات سريعا بعد جلسة واحدة فقط من سيطرة اللون الاحمر على مجريات حركة الاداء، وهو ما يعني تأجيل الحركة التصحيحية المرتقبة.

وحقق المؤشر السعري ارتفاعا لافتا بلغ 87,6 نقطة ليستقر فوق مستوى 6777,3 نقطة، فيما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 2,9 نقطة ليرتفع الى مستوى 433,9 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 6,8 نقاط ليصعد الى مستوى 1030,8 نقطة مواصلا تحقيق المكاسب للجلسة الثانية على التوالي بعد تراجع دام لاربع جلسات متتالية وترجع السبب في ذلك الى عودة النشاط الى مجموعة من الاسهم القيادية في مقدمتها اسهم الوطني وبيتك.

وانقسم اداء جلسة تعاملات امس الى نصفين، الاول جنح للتذبذب بين ارتفاع وهبوط خاصة على مستوى المؤشر السعري، حيث لوحظ استمرار عمليات البيع بهدف جني الارباح على مجموعة من الاسهم الرخيصة وعلى رأسها اسهم ابيار والخليجي وصفاة للطاقة وهو ما ادى الى تراجع المؤشر الى ما دون مستوى 6650 نقطة، الا ان النصف الثاني من هذه الجلسة شهد ارتفاعات كبيرة لمؤشرات السوق وخاصة السعري الذي انهى التعاملات مسجلا ارتفاعا تجاوز الـ87 نقطة ليستعيد جزءا كبيرا من خسائره في جلسة اول من امس التي غلب عليها الطابع البيعي بشكل واضح لجني الارباح.

وركزت عمليات الشراء في النصف الثاني من جلسة امس على اسهم كثيرة في قطاعات متنوعة منها على سبيل المثال بعض اسهم مجموعة المدينة مثل اكتتاب وهيتس وبعض اسهم مجموعة ريفا مثل الديرة والدولية للتمويل وعقارات الكويت، كما نشطت اسهم المغاربية

وانجازات والمستثمرون وأدنك ومنشآت ومنازل والمعدات وأسواق وتمويل الخليج الذي يواصل تداولاته القياسية ليسجل في جلسة أمس أعلى تداولاته على الاطلاق منذ تداول أسهمه في البورصة الكويتية، مسجلا ارتفاعا بمقدار فلسين بعد تداول 253 مليون سهم والتي تمثل 30,7٪ من كمية التداول و20٪ من القيمة. ونشطت أيضا مجموعة اجيليتي بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت اسهم بيان ومركز سلطان والوطنية وسط توقعات بنتائج جيدة لشركة اجيليتي. ولوحظ قبل الاغلاق تحسن اداء جميع المؤشرات خاصة مؤشر كويت 15 الذي تعززت مكاسبه بشكل ملحوظ في الثواني الأخيرة من قرابة 2,4 نقطة الى 6,8 نقاط لتتجاوز مكاسب المؤشر خلال يومين 10 نقاط تمثل نحو 1٪.

ومن المتوقع ان تستمر حالة التباين في اداء مؤشرات السوق ما بين ارتفاع وهبوط جراء استمرار النشاط المضاربي الذي يسيطر على السوق في الوقت الراهن، كما يتوقع ان تشهد الجلسات القليلة المقبلة البداية الحقيقية للحركة التصحيحية المرتقبة.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر السعري للبورصة بمقدار 87,6 نقطة ليصل الى مستوى 6777,3 نقطة محققا مكاسب بنسبة 1,2٪، كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 2,9 نقطة ليرتفع الى مستوى 433,9 نقطة بنسبة 0,68٪، كذلك ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 6,81 نقاط ليرتفع الى مستوى 1030,8 نقطة محققا مكاسب بنسبة 0,66٪.

وبلغ اجمالي كميات الأسهم المتداولة 823,6 مليون سهم نفذت من خلال 11,738 صفقة بقيمة بلغت 54,1 مليون دينار، وتباين اداء متغيرات السوق، حيث ارتفعت الكميات بنسبة 4,4٪، وكذلك ارتفعت الصفقات بنسبة 5,3٪، فيما تراجعت القيمة بنسبة 3,7٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على اغلب القيمة من خلال 21,7 مليون دينار تشكل نحو 40,1٪ من اجمالي القيمة تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال 10,8 ملايين دينار تشكل نحو 19,9٪ من اجمالي القيمة كما استحوذت أسهم 5 شركات على 56,1٪ من اجمالي كميات التداول، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال تداول 253,5 مليون سهم تشكل نحو 30,7٪ من اجمالي كميات التداول.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

87.6
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 1,2٪، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,68٪، وارتفع كذلك مؤشر كويت 15 بنسبة 0,66٪.

823.6
مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 54,1 مليون دينار.

40.1%
نسبة استحواذ 5 شركات من القيمة الاجمالية تصدرها تمويل الخليج من خلال 19,9٪ من الاجمالي.

10
قطاعات سجلت مؤشراتها ارتفاعات متفاوتة تصدرها التأمين بواقع 11,9 نقطة، وتراجع مؤشرات قطاعين تصدرها التكنولوجيا بمقدار 18,8 نقطة.

«كامكو»: 3,5 مليارات دينار حجم مخصصات البنوك المحجوزة من 2008 إلى 2012

في عرض لأداء البنوك الكويتية المدرجة خلال عام 2012، تعرض إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) تحليلا تفصيليا للبيانات المالية للبنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وذلك بهدف إلقاء الضوء على الأداء المالي للقطاع ومركزه المالي في ظل استمرار حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة والنمو المتواضع في سوق الائتمان.

وأشار التقرير الى أن المخصصات المحجوزة مقابل القروض غير المنتظمة لاتزال تضغط على إيرادات وصافي ارباح البنوك حيث يلاحظ انه لا نمو يذكر في صافي ارباح القطاع منذ عام 2011 حيث بلغت 572 مليون دينار خلال عام 2012 (تنخفض الى 562 مليون دينار عند استثناء ارباح بنك بوبيان المحتسبة من ضمن ربحية بنك الكويت الوطني بعد ان اصبح شركة تابعة) في حين ارتفعت المخصصات بنسبة 5,3٪ لتصل الى 688 مليون دينار (2,44 مليار دولار) أي ما يعادل 51٪ من صافي ارباح التشغيل البالغة 1,34 مليار دينار و122٪ من صافي ارباح عام 2012.

ولفت الى انه خلال الخمس سنوات الماضية (2008ـ2012) بلغ حجم المخصصات المحجوزة حوالي 3,5 مليارات دينار (12,4 مليار دولار) حيث استنزفت 58٪ من صافي ارباح التشغيل للقطاع البالغة 6 مليارات دينار (21,4 مليار دولار) وشكلت 36٪ من إجمالي إيرادات القطاع خلال الفترة نفسها والبالغة 9,7 مليارات دينار (34,4 مليار دولار).

وفي هذا دليل واضح على تأثر القطاع سلبا بالقروض غير المنتظمة التي لاتزال عند مستويات عالية اذ بلغت نهاية عام 2012 حوالي 1,9 مليار دينار (6,76 مليار دولار) او ما يعادل 5,5٪ من اجمالي محفظة القروض لدى القطاع.

والمؤشر الايجابي الواضح هو انخفاض نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بشكل متتال منذ عام 2009 حين بلغت 10,3٪ لتنخفض الى 8,6٪ و6,7٪ نهاية عامي 2010 و2011 على التوالي.

في تحليل لبيان الدخل للبنوك الكويتية المدرجة (باستثناء بنك بوبيان الذي اصبح بنكا تابعا لبنك الكويت الوطني خلال عام 2012) لفت التقرير الى أن إيرادات الفوائد شهدت نموا طفيفا خلال عام 2012 بنسبة 2٪ لتسجل 1,84 مليار دينار (6,52 مليارات دولار) حيث تعتبر هذه النسبة أفضل من معدلات النمو السالب خلال عامي 2009 و2010 حين سجلت انخفاضا نسبته 10٪ و20٪ على التوالي وكذلك مقارنة مع عام 2011 حين لم تشهد أي تغيير.

وقال التقرير ان عودة النمو في سوق الائتمان كان له الاثر الايجابي على ايرادات البنوك من الفوائد حيث سجل صافي محفظة القروض لدى البنوك الكويتية نموا ملحوظا خلال عام 2012 بلغت نسبته 10٪ ليصل الى 31,6 مليار دينار (112 مليار دولار).

وأضاف ان هذا النمو جاء نتيجة الزيادة في الائتمان مدفوعة بالنمو الملحوظ في القروض الاستهلاكية التي ارتفعت بقيمة 1,1 مليار دينار (4 مليارات دولار) حيث بدأت البنوك اتباع سياسة توزيع المخاطر والاعتماد بشكل اكبر على سوق التجزئة اذ شكلت الزيادات في رواتب القطاع العام الدافع الرئيسي لهذا التوجه.

وبالتزامن مع انخفاض هامش الفائدة ارتفعت صافي ايرادات الفوائد بنسبة 2,9٪ خلال عام 2012 لتسجل 1,255 مليار دينار (4,45 مليارات دولار).

وذكر ان البنوك نجحت خلال عام 2012 في تعزيز الإيرادات من غير الفوائد (الأتعاب والعمولات وإيرادات الاستثمار والعملات الأجنبية) بنسبة 16,6٪ لتسجل 839 مليون دينار (2,98 مليار دولار) وذلك بعد نمو بلغت نسبته 20٪ خلال عام 2011 حيث سبقته ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض بسبب تراجع حجم الأعمال وخسائر أسواق الأسهم والتذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية.

وفي هذا دليل واضح على جهود البنوك في تنويع مصادر الدخل لديها جغرافيا عن طريق التوسع في الأسواق الخارجية.

وبالتالي ارتفعت صافي الإيرادات التشغيلية للقطاع (صافي إيرادات الفوائد وإيرادات من غير الفوائد) بنسبة 8٪ لتصل إلى 2,15 مليار دينار (7,64 مليارات دولار) وهو رقم قياسي جديد لم يحققه القطاع من قبل.

المخصصات وأرباح التشغيل

وأفاد التقرير بأن البنوك الكويتية تمكنت خلال عام 2012 من الحفاظ على مستويات مقبولة من النمو في أرباح التشغيل قبل خصم المخصصات حيث بلغ إجمالي الربح التشغيلي للقطاع حوالي 1,34 مليار دينار (4,76 مليار دولار) وبنسبة نمو بلغت 10٪ مقارنة مع عام 2011.

وأضاف أن المخصصات المحجوزة مقابل القروض لاتزال غير المنتظمة تضغط على ربحية القطاع وللسنة الخامسة على التوالي حيث ارتفعت المخصصات خلال عام 2012 بنسبة 5٪ لتصل إلى 688 مليون دينار (2,44 مليار دولار) وبالتالي بلغت القيمة الإجمالية للمخصصات المحتجزة منذ عام 2008 حوالي 3,5 مليارات دينار (12,4 مليار دولار) وهو رقم كبير مقارنة بأرباح وإيرادات القطاع حيث شكلت تلك المخصصات حوالي 36٪ من إجمالي إيرادات القطاع خلال الفترة (2012ـ2008) و58٪ من إجمالي أرباح التشغيل خلال الفترة نفسها والبالغة 6 مليارات دينار.

جاء هذا الارتفاع الملحوظ في المخصصات خلال عام 2012 بالتزامن مع بقاء القروض غير المنتظمة عند مستويات مرتفعة بلغت 1,9 مليار دينار (6,8 مليارات دولار) وبالرغم من انخفاضها عن عام 2011 حين بلغت 2 مليار دينار (7,2 مليارات دولار) حيث شطبت البنوك ديونا قديمة وأضافت ديونا جديدة إلى قائمة الديون غير المنتظمة.

بالتزامن مع انخفاض القروض غير المنتظمة (NPLs) من 3 مليارات دينار نهاية عام 2009 إلى 2,49 مليار دينار و1,93 مليار دينار نهاية عامي 2010 ومن ثم الى 2 مليار دينار و1,9 مليار دينار نهاية عامي 2011 و2012 على التوالي، تحسنت بشكل ملحوظ نسبة القروض غير المنتظمة الى اجمالي القروض من 10,3٪ نهاية عام 2009 الى 5,5٪ نهاية عام 2012 وكذلك نسبة تغطية القروض غير المنتظمة التي ارتفعت من 67٪ نهاية عام 2009 إلى 99٪ نهاية عام 2012.

وتتحسن نسبة تغطية القروض غير المنتظمة إذا خصمنا من القروض المتعثرة قيمة الضمانات مقابل تلك القروض.

وقال التقرير انه بالرغم من تحسن نسبة تغطية القروض غير المنتظمة وانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة القروض في عام 2012، لاتزال المخصصات تشكل العامل الضاغط على الأداء المالي للقطاع حيث بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) للقطاع 9٪ خلال عام 2012 وهي لاتزال بعيدة عن مستوى عام 2007 حين بلغت 23,5٪.

ذكر التقرير انه بعد التوزيعات النقدية القياسية عن عام 2007 والتي بلغت 611 مليون دينار (2,2 مليار دولار) وبالتزامن مع انخفاض صافي الارباح منذ عام 2008، انخفضت التوزيعات النقدية بشكل حاد خلال فترة الخمس سنوات 2008ـ2012 حيث بلغ المعدل السنوي للتوزيعات النقدية حوالي 240 مليون دينار (852 مليون دولار) وبنسبة انخفاض عن عام 2007 بلغت 61٪ وبمعدل توزيعات نقدية الى صافي الأرباح بلغ 51٪.

وأضاف ان إجمالي التوزيعات النقدية على المساهمين في البنوك منذ عام 2008 حتى عام 2012 بلغ نحو 1,2 مليار دينار(4,3 مليارات دولار) بينما بلغت قيمة أسهم المنحة حوالي 487 مليون دينار (1,73 مليار دولار).مشيرا الى انه لو استمرت مستويات المخصصات كما كانت عليه في عام 2007 (110 ملايين دينار بدلا من مخصصات بقيمة 3,5 مليارات دينار منذ عام 2008 وعلى أساس نسبة التوزيعات النقدية الى صافي الأرباح لعام 2007 لكانت التوزيعات النقدية الإجمالية بلغت 3 مليارات دينار (11 مليار دولار) بدلا من 1,2 مليار دينار وزعتها البنوك خلال الخمس سنوات الماضية 2008ـ2012.

«الدولية للتمويل» تنضم للشركات التمويلية لدى «مجموعة الوكالات الوطنية»

امتلك أحدث موديلات كيا موتورز بـ 88 ديناراً شهرياً

أعلنت مجموعة الوكالات الوطنية إحدى شركات عبدالعزيز العلي المطوع، الوكيل المعتمد لسيارات كيا موتورز في الكويت، عن انضمام الشركة الدولية للتمويل إلى قائمة الشركات الممولة للراغبين في امتلاك سيارات كيا بقسط شهري يبلغ 88 ديناراً.

وقد عبر مدير علامة كيا لدى مجموعة الوكالات الوطنية، مدحت خليل عن سعادته بهذه الشراكة قائلا: «نفخر بانضمام شريك جديد إلى قائمة الشركات الممولة لعلامتنا التجارية كيا موتورز، لقد جاء تأسيس هذه الشراكة إدراكا لأحقية عملائنا في الحصول على المزايا الفريدة التي سنوفرها لهم، حيث تمتلك الشركة الدولية للتمويل رصيدا طويلا من الخبرة يزيد على ثلاثة عقود، وسنتمكن معا من طرح فرص جيدة لامتلاك سيارة كيا بأسعار مغرية، وأقساط ذات هامش ربحي بسيط». وأضاف: «نتطلع معا إلى تذليل الصعوبات التي قد تحد من امتلاك سيارة كيا، ولهذا سوف يتمتع الأشخاص الذين ستمولهم الشركة بذات الشروط ومزايا ما بعد البيع التي نمنحها للمشترين من صالات عرضنا، كالصيانة الدورية المجانية والتأمين ضد الغير، ونأمل أن تستمر هذه العلاقة على المدى البعيد، ليتمكن العملاء المخلصون أيضا من الحصول على أحدث ما يصل إلينا من موديلات كيا موتورز».

من جهته، أكد رئيس قطاع الائتمان في الشركة الدولية للتمويل خالد مراد، أهمية هذه الشراكة بالقول: «نرحب بالتعاون مع مجموعة الوكالات الوطنية، حيث إن رسوخ مكانة مجموعة الوكالات الوطنية في سوق السيارات المحلي يمثل قوة لا يستهان بها، واننا على ثقة بأن المجموعة بخبرتها العريقة ستقدم لنا الدعم اللازم لإطلاق تجربة شراء غير روتينية يستفيد منها العملاء، وتضمن امتلاكهم سيارة بمزايا فريدة وتكلفة أقل، وخلال فترة زمنية قصيرة، حيث خصصت مجموعة الوكالات الوطنية مساحة للشركة في معرضها بمنطقة الري لإنهاء جميع إجراءات التملك».

وأضاف أن هذا التعاون معزز أيضا بالسمعة العالمية الطيبة التي حققتها شركة كيا موتورز في مختلف قطاعات السيارات، وقدرتها على إنتاج موديلات تفوق كل التوقعات، من حيث التصميم المدهش، واعتماد ارقى مستويات الأناقة والعصرية والتقنيات التي قد لا توجد مجتمعة في أي سيارة أخرى.

«معرض الكويت» و«الجابرية للمعارض» يوقعان عقد إقامة معرض «إنشاءات مطار الكويت الدولي»

وقعت شركة معرض الكويت الدولي ـ المنظم الرسمي للمعارض في الكويت ـ و«مجموعة الجابرية للمعارض» عقد إقامة وتنظيم معرض «إنشاءات مطار الكويت الدولي».

وقامت المدير التنفيذي للتسويق والمبيعات في شركة معرض الكويت الدولي باسمة يوسف الدهيم بتوقيع العقد مع الرئيس التنفيذي لمجموعة الجابرية للمعارض جابر احمد بهبهاني بحضور المدير التنفيذي لدى مجموعة الجابرية أشرف نعمه، حيث سيقام المعرض المذكور خلال الفترة من 8 الى 9 ديسمبر 2013، على ارض المعارض الدولية بمنطقة مشرف صالة رقم (5) بمساحة 5049 مترا مربعا.

وصرحت الدهيم بأن المعرض يعد أول وأكبر معرض متخصص «بإنشاءات مطار الكويت الدولي» والذي ستشهده الكويت قبل نهاية العام الحالي، مشيرة إلى ان المعرض يستشرف صناعة وبناء وتشييد احد أهم المشاريع الحكومية التي يشكل فيها قطاع التشييد والبناء حصة سوقية كبيرة من إجمالي الاقتصاد الوطني، حيث تأتي المشاريع الحكومية في الطليعة دوما وضمن أولويات هذا القطاع في عملية التنمية التي تشهدها الكويت والمنطقة.

وأضافت انه من المتوقع أن يشهد هذا السوق نموا متزايدا هذا العام والأعوام المقبلة، وذلك لتزايد آلية الطلب على تنفيذ المشاريع العملاقة وبما يتناسب مع متطلبات التنمية والمتغيرات الاجتماعية وحسب متطلبات السوق التي تشهدها المنطقة.

ومن المتوقع مشاركة الكثير من الشركات المحلية والعالمية حيث سيستقطب المعرض مجموعة من الشركات المتخصصة في أعمال بناء وتشييد المطارات ليستعرضوا آخر وابرز ما توصلت إليه تقنية بناء المطارات في العالم وبشكل يحاكي ما يعرف بالمباني الخضراء والصديقة للبيئة، وكل ما له علاقة بتجهيز وتأثيث المطارات أو يتعلق بسلطات الطيران المدني، وشركات الأمن والسلامة والانترنت وأجهزة الاتصال والالكترونيات، وأجهزة الملاحة الجوية وبناء مدارج الطائرات، ومموني المطارات وسيارات وخدمات النقل الأرضي والمساندة والتخزين والمناولة والتموين وغيرها.w

جانب من توقيع الاتفاقية

«عرب ليمتد جروب» ترعى معرض العطور

صرح مدير عام شركة عرب ليمتد جروب هيبة بازيد بأن رعايتهم لمعرض العطور وادوات التجميل تأتي اهتماما منهم بأهمية هذا الحدث كمعرض مميز للعطور وادوات التجميل والذي يقام مرتين سنويا، ونهدف من خلاله الى إطلاع عملائنا على الجديد في عالم التجميل واكسسواراتها، حيث تسعى شركتنا لاكتساب عملاء جدد من خلال المشاركة في مثل هذه المعارض التي تساهم بشكل كبير على جذب شرائح من افراد المجتمع من الرجال والنساء بشكل خاص.

واضاف «هيبة بازيد» ان معرض العطور وادوات التجميل تتمتع بسمعة ممتازة وذلك من خلال ما لمسناه من إقبال جماهيري في جميع دورات المعرض السابقة، حيث يشهد اقبال آلاف الزوار من المواطنين والمقيمين طوال فترة اقامته. وقال بازيد إن شركة عرب ليمتد جروب سعت طوال 4 سنوات الى المشاركة دوريا في جميع مواسم معرض الكويت الدولي للعطور وادوات التجميل كراع رسمي ووكيل حصري لمنتجاته في الكويت والشرق الاوسط.

واوضح بازيد ان استراتيجيتنا في العمل تنبع من رؤية مستقبلية، حيث اخذنا على عاتقنا منذ اكثر من 7 سنوات تاريخ انشاء هذه الشركة تقديم اعرق المنتجات والكريمات والمنتجات التجميلية للبشرة والوجه والشعر من افضل الماركات العالمية للشعب الكويتي والمقيمين على ارضه والمنطقة عامة، مشيرا الى تتويج مسيرة شركتنا بانتشار منتجاتنا في جميع الصيدليات والاسواق المحلية والاقليمية بكل دول مجلس التعاون الخليجي اضافة الى الكويت حيث لاقت منتجاتنا فيها حضورا وقبولا قويا لدى عملائنا المميزين.

وقال بازيد ان تتويج هذا الحضور كان يميز شركتنا في الكثير من منتجاتها، فنحن كشركة متميزة ومسجلة بوزارة الصحة رسميا وجميع منتجاتنا خاضعة لفحوصات مختبرات وموافقة الوزارة ومجربة في اكبر معامل ومختبرات اوروبا وفق جهوزية متكاملة حيث تجمع منتجاتنا وتصنع وفق افضل ظروف الجودة العالمية من ناحية توافقها مع بشرة الانسان، مما اهلها لان تحوز شهادات الجودة العالمية في هذا المجال، وخير دليل على ذلك هو ما تتمتع به منتجاتنا من سمعة طيبة في الاسواق والتي كانت سببا في استمراريتها بقوة في هذه الأسواق.

هيبة بازيد

حسين: «منا وفينا» تشجيعاً جيداً للمصنعين والمنتجين

أكدت مديرة إدارة الترويج والفرص التصديرية ونائب رئيس الحملة الإعلامية للترويج عن المنتج الوطني «منا وفينا» بالهيئة العامة للصناعة زينب حسين حرص الهيئة على تقديم كافة التسهيلات للمصنعين والمنتجين من خلال مساعدتهم على الترويج لمنتجاتهم، وذلك أكبر تشجيع لمنتجاتهم ولهذا السبب جاءت الحملة الإعلامية للترويج عن المنتج الوطني «منا وفينا». وأكدت حسين في تصريح صحافي أنه إيمانا من الهيئة العامة للصناعة بجودة المنتج الوطني وتميزه في مكوناته وتصنيعه ومطابقته لكل المواصفات العالمية جاءت حملة «منا وفينا» لتؤكد على ذلك للمستهلك لافتة إلى أن تجاوب المستهلك سواء كان مواطنا أو مقيما مع الحملة وأهدافها يتم من خلال شرائه للمنتج الوطني وهذا هو دوره وبذلك يكون الدعم للاقتصاد القومي وللمصانع التي توفر فرص عمل للشباب الكويتي.

وبينت حسين أن المنتج الوطني إضافة إلى تميزه بجودة عالية جدا يتميز أيضا بسعره مناسب إذا ما قورن بالمنتجات الأخرى التي تعتبر مرتفعة السعر بسبب المصاريف التي تضاف لسعر المنتج لتعويض تكلفة شحنه ونقله من دولة الى أخرى كما يعتبر المنتج الوطني أكثر جودة لأنه ينتقل من المصانع للمستهلك مباشرة ولا يتعرض للتخزين لفترات طويلة مثل المنتجات الأخرى متمنية أن تشهد الحملة خلال الفترة المقبلة مشاركة من المصنعين ومن المستهلكين لتكتمل الصورة الترويجية والتشجيعية للمنتج الوطني.

زينب حسين